

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٤ يوليو ٢٠٠١



تصحيح خطأ

توطين ربع مليون يهودي في الأراضي المحتلة عام ٦٧ استمرار لبدا «الترانسفير» القديم الجديد
الحركة الصهيونية جندت الإعلام خدمة هدف ترحيل الفلسطينيين ووصفت مجزرة قبية بأنها «حدث

تبنت الحركة الصهيونية قبل وبعد قيام دولة إسرائيل،
فكرة طرد العرب من فلسطين بالقوة إذ الزم الأمر، وكانت
نفس الشخصيات التي نادى بمبدأ «الترانسفير» أي
الترحيل الإجباري، قبل قيام الدولة هي نفسها التي تولت
الحكم بعد ذلك وأستمروا في تنفيذه بعد قيام الدولة،
لتستمر نفس السياسة مع مجيء الرعيل الثاني.

وتدرج في دعوته هذه حتى وضل إلى تبني مبدأ (الترانسفير) بشكل رسمي في برنامج حزبه، ويلاحظ أن زئيفي هذا هو عضو اليوم في الحكومة الإسرائيلية، وإن كان لا يتمتع بقوة فعلية للتأثير على صنع القرار في إسرائيل، وذلك بسبب قلة أعضاء حزبه في الكنيست، فهم لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة، ولكن كون هذا الحزب ينادي رسمياً بترحيل العرب في إطار مبدأ (الترانسفير) فإنه باشتراكه في الحكومة الإسرائيلية تمكن من نشر مبادئ حزبه وعلى رأسها مبدأ (الترانسفير) على نطاق واسع في المجتمع الإسرائيلي، ولهذا نجد أن الحكومة الإسرائيلية بإقدامها على اشراك غاندي - صاحب مبدأ (الترانسفير) فيها فقد منحت شيئاً من الشرعية على دعوته للترحيل القسري للمواطنين العرب

استغلال وسائل الاعلام

ويهنئ بني موريس، كتابه بالعودة لمسئولية الصحافة في السكوت عن الأخطاء ونشر (التعصب) والتطرف فيقول إذا كان دور الصحافة في الدول الديمقراطية هو تقديم المعلومات الصحيحة والصادقة للجمهور عما يجري من أحداث مهمة ومراقبة أعمال السلطات وانتقاد ما ينبغي انتقاده من سلوكها وأجرائها، وكبح جماح النزعات الضارة بسمعة الدولة والمجتمع، فإن الصحافة الإسرائيلية فشلت فشلاً

ومن أجل هذا الهدف الأسمى جذبت الحركة الصهيونية (من أجل ترحيل العرب والاستيلاء على أراضيهم) كل قواها محلياً وخارجياً، فعلى الصعيد المحلي جندت القيادة العسكرية وبعض القيادة السياسيين (بن جوريون وبعض رفاقه) أجهزة المخابرات والأمن الإسرائيلية ووسائل الاعلام المختلفة خاصة الصحافة لخدمة هدف الترحيل القسري وتنفيذه والدفاع عنه.

أما على الصعيد الخارجي فقد ألقى العيب المالي (للترانسفير) على يهود المهجر خاصة في أمريكا وكندا، وبعض الدول الغربية، كما استعانت الحركة الصهيونية خارجياً بالتأييد والدعم السياسي من الدول الغربية.

وكانت الدول الغربية ودول شرق

أوروبا ودول آسيا هي بطبيعة الحال المصدر الذي يمد الحركة الصهيونية في داخل فلسطين بالمهاجرين اليهود، الذين سيملاؤن الفراغ الناجم عن اخراج الفلسطينيين من بلادهم.

موليدت.. الترانسفير رسمياً

وهكذا تم ترسيخ مبدأ (الترانسفير) كعقيدة راسخة في الحياة السياسية الإسرائيلية وبشكل رسمي وبدلاً من بقاء الدعوة (للترانسفير) محاطة بغلاف من السرية، تقرر في بداية الثمانينات من العقد الأخير من القرن الماضي الاعلان بصفة رسمية عن تشيخته في النظام العسكري في إسرائيل، كما تم تشكيل حزب سياسي يتبنى هذا المبدأ بشكل علني وصريح، ولقى هذا الحزب تأييداً واسعاً بين غلاة المتطرفين اليهود الذين يقفون في أقصى اليمين الإسرائيلي، وقد استطاع هذا الحزب والذي يحمل اسم «موليدت» أي الوطن والذي تأسس سنة ١٩٨٨ أن يخوض الانتخابات البرلمانية وأن يدخل زعيمه (رحبعام زئيفي) الملقب بـ(غاندي) وهو من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي سابقاً في الكنيست، كان زئيفي يعد أن انهي الخدمة العسكرية قد دخل المعتزك السياسي منادياً بضرورة تبني إسرائيل موقفاً عنصرياً وإضحاً ضد المواطنين العرب في إسرائيل.

وأكد تلك النقطة بني موريس، المؤرخ الإسرائيلي، وهو أحد أعضاء المجموعة التي عرفت باسم «المؤرخون الجدد» والذين بدأوا يكشفون حقيقة تاريخ قيام الدولة الإسرائيلية من الوثائق التاريخية التي أفرج عنها أخيراً، وذلك في الحلقة الأخيرة التي تنشرها من كتابه «تصحيح خطأ» والذي أكد فيه أن هناك حوالي ربع مليون يهودي يعيشون في مستوطنات يهودية أقيمت على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بعد سقوطها في أيدي القوات الإسرائيلية سنة ١٩٦٧ وهذا العمل يقع ضمن إطار مبدأ (الترانسفير) القديم الحديث، فمنذ انتهاء حرب ١٩٦٧ وسقوط الأراضي العربية في الضفة والقطاع في يد إسرائيل أبدت إسرائيل نحو مليون مواطن عربي من هذه الأراضي أما إلى خارج الحدود وأما إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة، ويستطيع المراقب أن يستدل على ذلك من العدد الكبير من المستوطنات اليهودية التي أقيمت على أراضٍ أميرية في الضفة والقطاع وعلى أراضٍ تعود ملكيتها لمواطنين عرب، ولعل في معارضة إسرائيل الشديدة لمبدأ عودة اللاجئين دليلاً آخر على التمسك بمبدأ (الترانسفير) فالعودة تعني نكوصاً عن هذا المبدأ وهو الأمر الذي لم تقبله الحكومة الإسرائيلية الحالية مثلما لم تقبله الحكومات السابقة، ولقد برعت إسرائيل في اختلاق الذرائع والحجج من أجل الاقدام على ترحيل العرب من بلادهم، فلسطين بما لا يمكن أن يتسع لملايين أخرى من اليهود ناهيك عن الاختلاف الثقافي الواسع بين العرب واليهود في الدين والعادات والتقاليد.

فالملايين اليهودية التي خططت الصهيونية ولاتزال، لجلبها إلى فلسطين بحاجة إلى البيوت وإلى مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ومن المعروف أن الحركة الصهيونية قامت على فلسفة تثبيت اليهودي في الأراضي حتى ليصبح كأنه قطعة منها من أجل أن يبقى في إسرائيل ويدافع عنها بروحه ودمه بكل إخلاص وشراسة.

بصد الهجمات والحملة الانتقادية الموجهة لإسرائيل، ومع ذلك فإن مقالات قليلة في (عل همشمار) و (هارتس) أبدت تحفظات حول الحادث، انطوت على لهجة انتقادية ناعمة، وذلك لكثرة عدد الضحايا من المدنيين الذين ذبحوا في القرية، وبسبب اجماع الرأي العام الدولي على لوم إسرائيل على ارتكاب تلك المجزرة. اننا لانشك في ان الصحافة تعرضت لضغوط من الرقابة العسكرية التي قيدها في تلك الايام فيما تنشر وفيما لا تنشر ومع ذلك فإنه في التغطية الاخبارية والمقالات الافتتاحية والتعليقات كان الصحفيون يطبقون على أنفسهم رقابة ذاتية مشددة، وذلك للظهور بمظهر وطني تضامني، ومن المرجح ان رسائل كثيرة من القراء حول موضوع مذبحه قبية، قد وصلت إلى هيئات تحرير تلك الصحف، إلا ان غالبيتها لم تشأ ان تنشر شيئاً من رسائل القراء سوى صحيفتين هما (زمانيم) و (هارتس). يتضح مما تقدم انه فرضت على الصحافة رقابة عسكرية، بالاضافة إلى الرقابة الذاتية للمحررين للظهور بمظهر وطني، خاصة فيما يتعلق بذكر أي شيء عن مسئولية الجيش الإسرائيلي ازاء عملية (قبية). وبالاضافة لما سبق فرض على الصحافة نوع من الحظر عن طريق (الاحراج) حيث كان بعض الوزراء وكبار المسئولين، وعلى رأسهم وزير الخارجية موشى شاريت يقومون بالاتصال برؤساء تحرير الصحف المختلفة مباشرة، ويسألونهم عن المقالات الافتتاحية التي ستنتشر في اليوم التالي وكانت الصحف الإسرائيلية تتساءل ويستغرب كيف يجوز للدول الاجنبية ان تنتقد إسرائيل على هذه العملية، في الوقت الذي تعرض فيه ملايين اليهود للذبح في أوروبا في العهد النازي دون ان تفعل تلك الدول شيئاً لحماية اليهود.

بقلم المؤرخ الإسرائيلي

بني موريس

ترجمة: هارون محاميد وفواز حرار

شهدت الثمانينات تثبيت مبدأ الترحيل القسري في النظام الحربي الإسرائيلي

ذريعاً في تادية واجبها بالشكل الذي كان ينبغي ان تؤديه اية صحافة حرة، وهذه النقطة يمكن التاكيد منها من مراجعة موقف الصحافة الإسرائيلية من الاحداث التي جرت في قرية قبية مثلاً سنة ١٩٥٣.

لقد ظهرت الصحافة الإسرائيلية في موقفها أنتد وكأنها مجندة في خدمة الحكومة والجيش الإسرائيلي وتبرير أفعاله مهما كانت.

ان الحرض على الظهور بمظهر الجبهة الموحدة «حكومة وصحافة» شملت الأحزاب وصحافتها ومن أهمها حزب «الميام» اليساري وصحيفته (عل همشمار) وحزب (حيروت) الرجعي المتطرف وصحيفته (حيروت) ولم يشذ عن موقف الحكومة والجيش من الصحافة الإسرائيلية سوى صحيفة (كول هعام) فقد خرجت هذه الصحيفة على الاجماع الصهيوني، وكانت قد هاجمت عملية قبية بشدة، اما بقية الصحف كما أسلفنا فقد أبدت موقف الحكومة الإسرائيلية في العملية وروجت مازعمته من ان منفذي العملية كانوا سكاناً يهوداً تعرضوا في السابق لهجمات من المتسللين العرب، فقاموا بالعملية انتقاماً لما تعرضوا له، وكان الشعور العام السائد في الدولة ان العالم كله يقف ضد إسرائيل ويدينها لهذا وقفت الصحافة موقفاً موحداً مع الحكومة والجيش، وقامت

أخيراً لابد من التطرق إلى (الجانب الأخلاقي) عند اليهود وكيف انعكس في مجزرة قبية ورد الفعل تجاهها صحيح أن صحف (ها آر تس) و(كثول هعام) و (عل همشمار) أبدت بعض التحفظات تجاه العملية وكان بعضها يستند إلى القيم والنواحي الأخلاقية عند اليهود ولكن ما وجه من انتقادات لتلك العملية استناداً إلى النواحي الأخلاقية كان بصورة (خجولة) إن لم تكن مرتبكة وحائرة فقد ذكر (يشعياهو لايبوفيتش) في مقال نشرته صحيفة (طيرم) النصف اسبوعية في يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أن الشعب اليهودي عاش أجيالاً طويلة في الشتات، وهو متمسك بأخلاقه وتقاليده وقيمه، ولكن بشكل تظاهري مصطنع حيث إن طبيعة حياة اليهود في دول الشتات لم تتح لهم الفرصة للتعبير عن المخزون الثقافي الذي يتقبل نزعة القتل الجماعي للأعداء وحين أقيمت لليهود دولة إسرائيل وجيشها الرسمي، طغت على السطح امكانية استخدام القوة الساحقة ضد الآخر.

لقد حان الآن موعد (الاختبار الأخلاقي) لهذا الشعب بعد أن توفرت لديه السيادة والقوة المطلوبة القادرة على التنفيذ، وقال لايبوفيتش أنه في سنة ١٩٤٨ لم يكن أمام إسرائيل مفر من استخدام القوة، ونحن لانعتذر ولا نأسف على سفك الدماء الذي حدث في تلك الحرب ولكن في موضوع (قبية) فشلت الأمة اليهودية فشلاً أخلاقياً مروعاً، وأضاف يقول أنه كان من الممكن إيجاد مبرر لعملية قبية - مثلما أمكن للولايات المتحدة الأمريكية إيجاد مبرر لالقائتها القنصلتين الذريتين على اليابان، ولكن علينا ألا نحاول إيجاد مبرر لعملية (قبية) يسمح لنا بانزال العقاب الوحشي والجماعي بأناس أبرياء لم تكن لهم يد في جرائم ارتكبها آخرون.

وانهى لايبوفيتش مقاله بأن «ساوى عملية قبية بعملية (شكيم ودينا) وهي عملية وردت في التوراة، عن نزاع فعلى وقع بين طوائف اليهود القدامى وارتكبت فيه عقوبات وحشية وجماعية كان من نتيجتها أن ظل سبطان من اسباط بني إسرائيل يحملان ولاجيال طويلة لعنة أبيهم يعقوب، فهل كتب علينا أن نبنى بيتنا الثالث (أي دولة إسرائيل الحالية) على لعنة أبينا يعقوب؟

ورثة النازية

لقد ربطت بعض الصحافاة الاجنبية عند وصفها لحادث (قبية) ذلك بالمذابح النازية التي تعرض لها اليهود، بل إن بعضها وصف الجندي اليهودي في (قبية) كوريث لاسلافه ضحايا النازية، والذين لابد من الانتقام لهم (!) وواضح ان اليهود في فلسطين صمموا على ألا يتكرر ما حدث لهم في أوروبا من المذابح وانهم منذ تلك المذابح قرروا أن يتحولوا هم أنفسهم إلى جزارين، وهكذا ذبحوا قبية وأهلها ولايزالون حتى اليوم.

لذلك لم يكن عجيباً ان تخلق بعض الصحف الإسرائيلية تشابهاً وانسجاماً بين العرب والنازية، في الوقت الذي كانت فيه تلك الصحف تستشاط غضباً ضد أية مقارنة لما فعله اليهود في قبية وغيرها بما فعله النازيون!

جميع الصحف الإسرائيلية عدا

صحيفة (كول هعام) وهي صحيفة الحزب الشيوعي الإسرائيلي (وتعتبر صحيفة ثانوية) لم تتجرأ على تسمية الولد باسمه (أي لم تتجرأ تلك الصحف على وصف ماتم في قبية المذبحة، بل إن غالبية الصحف وصفتها بأنها (حدث) أو (حادثة).

لقد سبق أن تحدثنا عن الخطاب الذي القاه دافيد بن جوريون يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ والذي ادعى فيه أن ما لحق ببلدة قبية قام به سكان يهود مدنيون وليس الجيش الإسرائيلي وقد أبدت جميع الصحف الإسرائيلية بيان بن جوريون بصفته صادراً عن مصدر رسمي في الوقت الذي كانت تدرك جيداً أن هذا البيان كان محض افتراء.

أما الجيش الإسرائيلي فكان في تلك الأيام وربما لا يزال منزلها عن كل خطأ وفوق كل انتقاد.